

# تدفق اللاجئين عبء إضافي يعمق أزمات السودان الاقتصادية

## ارتفاع التضخم ونقص العملة الأجنبية يسببان شحاً في الخبز والوقود



### طوابير طويلة أمام المخازن

الإفلاق الاجتماعي، بما في ذلك برنامج دعم الأسرة في السودان والإنفاق الصحي، كما سيتم توسيع القاعدة الضريبية، من خلال ترشيح الإعفاءات الضريبية. وتعزز السلطات اتخاذ تدابير تجاه سعر صرف موحد وإرساء إجراءات مقاصة في السوق في مقابل الحصول على التمويل الكافي من المانحين لدعم السكان من خلال الانتقال الصعب إلى اقتصاد قائم على السوق يعمل بشكل جيد. كما تعاني البلاد من أزمات متجددة في الخبز والطحين والوقود وغاز الطهي، نتيجة ارتفاع سعر الدولار مقابل الجنيه في الأسواق الموازية.

شخص تقريبا على المياه النظيفة. وفي يوليو، قامت اللجنة الدولية بتوفير بعض المستلزمات الطبية للمستشفى المحلي لمساعدته على استيعاب المتدفقين إليه من المصابين عقب الاشتباكات التي اندلعت في منطقة مستريحة في غرب دارفور. ووضعت الحكومة الانتقالية السودانية برنامجا محليا للإصلاحات يهدف إلى استقرار الاقتصاد، وإزالة التشوهات، وتحسين القدرة التنافسية، وتعزيز الحوكمة، يحقق في النهاية الحصول على تاشيرة تخفيف عبء الديون. وتقتضي خطة الإصلاح إلغاء دعم الوقود الكبير لإفساح المجال للمزيد من

إلى مساعدة المجتمع الدولي وإلا فإن الاقتصاد في السودان سينهار". وتتركز أعمال اللجنة الدولية في السودان بالأساس في ولايات النيل الأزرق وجنوب كردفان وإقليم دارفور. وتضمنت هذه الأعمال في العام 2020 توزيع البذور وأدوات الزراعة والمواد الغذائية على 159.000 شخص، وكذلك تحصين أكثر من 366.000 رأس ماشية لحماية سبل عيش السكان وتحسين مستوى الأمن الغذائي. وتلقت نحو 150 عائلة أيضا منحا نقدية لمساعدة أفرادها على تأسيس مشاريع تجارية. كما قدمت اللجنة الدولية هذا العام مساعدات إغاثية إلى 9.200 شخص حتى الآن، وساعات في تحسين فرص حصول 146.000

ويؤكد أطباء المعسكرات أن حالات إيدز وحمى وديسنتاريا وسبل ظهرت بالفعل بين اللاجئين. غير أنه لم يعلن عن أي رقم رسمي بعد. ولكن التكدس وتردي الظروف المعيشية يمكن أن يزيدا الموقف سوءا خصوصا مع الفرص المحدودة في اللجوء للمستشفيات والمنشآت الصحية. ولم يتم تسجيل أي حالة إصابة بكورونا رسميا ولكن ما زالت هناك مخاوف من انتشار الفيروس في المعسكر والقرى المجاورة. ويقول حاكم القضاة "الوضع الصحي الآن رهيب". ويدعو آخرون المجتمع الدولي إلى لعب دور أكثر أهمية إذا ما استمر النزاع. ويقول محمد الناصر "نحن بحاجة

تزايدت مخاوف السودانيين من تعمق الأزمة الاقتصادية المزمنة مع وصول اللاجئين الإثيوبيين، في ظل تركة ثقيلة من سنوات الحرب والفساد والعوامل المناخية وفي وقت تقل فيه المساعدات الدولية، ما يراكم الإشكاليات الاقتصادية والإنسانية.

حسن البشير في أبريل 2019 إثر تظاهرات جماهيرية ضده. وتسعى السلطات الجديدة إلى إعادة بناء اقتصاد البلد الذي يعاني بسبب سنوات من العقوبات الأميركية وسوء الإدارة والنزاعات المسلحة. ووفق الأرقام الحكومية، يعيش قرابة 65 في المئة من قرابة 42 مليون سوداني تحت خط الفقر. وتأثر الاقتصاد بشدة ذلك من جراء معسكرات غير صحية على الجانب الأخرى من الحدود في شرق السودان، حيث ينقصهم الغذاء والمياه والمرافق الصحية. ونسبت وكالة الصحافة الفرنسية لسليمان علي والي القضاة قوله "إن عدد اللاجئين أكبر من قدرتنا على الاستقبال وأي زيادة في الأعداد ستؤدي إلى ضغط إضافي ليس فقط على الولاية ولكن على السودان ككل".

ويشعر سكان شرق السودان، في القضاة وكسلا، على وجه الخصوص بحدة الأزمة الاقتصادية، وهما الولايتان اللتان استقبلتا اللاجئين.

وقال جوناس هورنر من مجموعة الأزمات الدولية، إن "شرق السودان هو المنطقة الأكثر فقرا في البلاد وتدفق اللاجئين سيؤدي إلى تزايد التنافس على الموارد والمساعدات". وأضاف أنه "سيستعين على الحكومة المحلية والدولية".

واستقبلت مدينة حمداييت الحدودية على أطراف كسلا، 28 ألف لاجئ. ويقول السكان هناك إنه مع مجيئهم ارتفعت الأسعار في الأسواق المحلية. ويقول حاكم القضاة "كنا نعاني أصلا من نقص في الدقيق والوقود وبلغت أخرى أساسية. ولكن الأزمة الحالية جعلت الحصول على هذه السلع مكلفا أكثر".

وإضافة إلى المشكلات الاقتصادية، فإن الوضع الصحي سيء في معسكرات اللاجئين.

الخرطوم - يخشى السودانيون من أن يؤدي الوصول الكثيف للاجئين الإثيوبيين إلى زيادة حدة الأزمة الاقتصادية في بلادهم الناجمة عن سنوات من الحرب وسوء الإدارة وأخيرا فيضانات كارثية. ودخل أكثر من 40 ألف لاجئ إلى السودان منذ بدء النزاع في الرابع من نوفمبر، بين الحكومة الفيدرالية الإثيوبية وإقليم تيغراي المتمرد والمجاور للسودان. وأقام الذين فروا من المعارك في معسكرات غير صحية على الجانب الأخرى من الحدود في شرق السودان، حيث ينقصهم الغذاء والمياه والمرافق الصحية. ونسبت وكالة الصحافة الفرنسية لسليمان علي والي القضاة قوله "إن عدد اللاجئين أكبر من قدرتنا على الاستقبال وأي زيادة في الأعداد ستؤدي إلى ضغط إضافي ليس فقط على الولاية ولكن على السودان ككل".



تدفق أكبر للاجئين ستكون له انعكاسات اقتصادية خطيرة

وأضاف "منذ بداية الأزمة، كانت استجابة المنظمات غير الحكومية ضعيفة وبالتالي ليست على مستوى الأزمة الحالية". ولا يبدو أن النزاع ينجح إلى التهديد. ويعتقد الخبير الاقتصادي السوداني محمد الناصر أن "تدفقا أكبر للاجئين ستكون له انعكاسات اقتصادية بالغة الخطورة على السودان". ويأتي نزوح اللاجئين إلى السودان في وقت يشهد فيه هذا البلد عملية انتقالية هشة منذ الإطاحة بنظام عمر

## منظمات بيئية تحذر من المراجعة الأوروبية لقوانين المناخ

بروكسل - حذرت منظمات بيئية من أن الاتحاد الأوروبي قد يتخلف عن تحقيق أهدافه بشأن الانبعاثات، كما أنه قد يفرض ضغوطا على المواطنين الأكثر فقرا في التكيف، بموجب المراجعة التي يجري التخطيط لها للقوانين المتعلقة بالمناخ.

وتدرس المفوضية الأوروبية تغيير أو إلغاء قانون يفرض حدودا ملزمة على الانبعاثات الكربونية لكل دولة في القطاعات غير المشمولة في سوق الانبعاثات الأوروبية. وتأتي التعديلات ضمن "الاتفاق الأخضر" الذي يتيح لأوروبا تشديد هدف خفض الغازات المسببة للاحتباس الحراري إلى 55 في المئة على الأقل بحلول العام 2030، تمهيدا لأن تصبح أول قارة محايدة مناخيا في العالم بحلول العام 2050.

وقالت المنظمات البيئية في رسالة لرئيسة المفوضية الأوروبية أورزولا فون دير لاين، واطلعت عليها وكالة "بلومبرغ" للأنباء، إن الخيارات التي تنتظر فيها المفوضية "ستسبب في إلحاق أضرار جسيمة بهيكل المناخ في الاتحاد الأوروبي وستقوض سياسات خفض الانبعاثات التي أثبتت بالفعل نجاحها في أوروبا". وتسعى أوروبا حاليا للحصول على تقييمات لعدد من القوانين المتعلقة بالمناخ والطاقة قبل أن تطلق العام القادم مجموعة واسعة من اللوائح والمراجعات الجديدة للقوانين القائمة، والتي سيكون لها تأثير بالغ على كل

الصينية. ويخوض الطرفان حاليًا معارك قضائية أمام المحاكم الأميركية. وسبق واختر تيك توك الهرب من الحظر الأميركي بإعلان أدوات تسويق جديدة لقياس نجاح الحملات الإعلانية التي يتم تشغيلها على تطبيق الفيديو القصير الشهير. وقال تيك توك في تدبونه إن "أدوات التسويق تسمح للعلامات التجارية والمسوقين بتشغيل حملات إعلانية عبر تيك توك، الذي يضم حاليا نحو 20 شريكا معتمدا، من ضمنهم منصة التسويق الرقمي مايك مي ريش وشركة تحليلات البيانات (كانتار)".

في 13 نوفمبر الجاري، ويضغط البيت الأبيض على الشركة الصينية لبيع أصولها إلى شركات أميركية لتبعد ذلك عن التطبيق اتهامات بالتجسس لحساب الصين وجهتها إليه إدارة ترامب. وكان ترامب وقع في 14 أغسطس مرسوما يرغم بايت دانس على بيع نشاطاتها الأميركية في غضون 90 يوما بدعوى أنها تشكل خطراً على "أمن الولايات المتحدة القومي" بسبب قربها من الحكومة الصينية وهو ما تنفيه الشركة الصينية. لكن لجنة الاستثمارات الأجنبية مددت يومها لأسبوعين المهلة الممنوحة لهذه المنصة التي تحظى بشعبية كبيرة ولاسيما في أوساط المراهقين وتضم أكثر من مئة مليون مستخدم في الولايات المتحدة وحدها.

وعرضت "بايت دانس" و"تيك توك" تأسيس شركة جديدة تتولى أنشطة التطبيق في الولايات المتحدة وتضم مجموعة "أوراكل" الأميركية للمعلوماتية كشريك تكنولوجي في الولايات المتحدة ومجموعة "ولمات" العملاقة كشريك تجاري.

ووافق ترامب من حيث المبدأ على هذا الحل بشرط أن تمتلك الشركتان الأمريكيتان 20 في المئة من الشركة الجديدة المقترحة أن يكون مقرها في الولايات المتحدة وأن تتولى الأنشطة الدولية للتطبيق. لكن سرعان ما سرت مخاوف لدى أوساط ترامب من أن هذا الحل سيضع الشركة الجديدة تحت هيمنة الشركة

### ضغوط على التطبيقات الصينية بسبب اتهامات بالتجسس لحساب الصين وتهديد الأمن القومي

واطلق تطبيق تيك توك أدوات تسويق جديدة لجذب المزيد من المعلنين، بالإضافة إلى أدوات لقياس نجاح الحملات الإعلانية التي يتم تشغيلها على تطبيق الفيديو القصير الشهير. ولا يزال نشاط الإعلان في تيك توك في طور التأسيس، لكن الشركة المملوكة لشركة بايت دانس الصينية أصبحت مكانا شائعا للعلامات التجارية التي تهدف إلى الوصول إلى جمهور التطبيق من الشباب.

## الولايات المتحدة تمهل تيك توك أسبوعاً

### للتخلي عن أصولها الأميركية

#### الحرب التجارية بين واشنطن وبكين تشتعل من بوابة التكنولوجيا

أمهلت واشنطن شركة بايت دانس الصينية المالكة لتطبيق تيك توك أسبوعاً إضافياً للتخلي نهائياً عن أصولها في الولايات المتحدة تنفيذاً للأمر الرئاسي القاضي بحظر نشاطات الشركة في ظل عقوبات تستهدف كبح انتشار التكنولوجيا الصينية المتهمه بالتجسس لصالح الحزب الشيوعي في بكين وتهديد الأمن القومي.

واشنطن - منحت الإدارة الأميركية الأربعاء شركة بايت دانس الصينية المالكة لتطبيق "تيك توك" مهلة إضافية من سبعة أيام تنتهي في 4 ديسمبر لبيع أصولها في الولايات المتحدة إلى شركات أميركية تحت طائلة حظر التطبيق في أكبر اقتصاد في العالم.

ونسبت وكالة الصحافة الفرنسية للمتحدث باسم وزارة الخزانة الأميركية قوله إن "لجنة الاستثمارات الأجنبية

في الولايات المتحدة "منحت بايت دانس تمديداً لأسبوع واحد، من 27 نوفمبر 2020 إلى 4 ديسمبر 2020، لإتاحة الوقت للنظر في اقتراح منقح لثقته اللجنة مؤخراً"، من دون المزيد من التفاصيل. وهذا ليس أول تمديد للمهلة الممنوحة لتيك توك لنقل أنشطتها في الولايات المتحدة إلى شركات أميركية، إذ سبق لإدارة ترامب أن مددت أسبوعين المهلة التي أعلنت عنها بداية والتي انتهت

مصدر تيك توك مهدد بيد ترامب



سام فان دن بلاس  
إلحاق المباني والنقل  
بسوق الكربون يضع  
العبء على المواطنين

ويشهد اتفاق المناخ تجاذبات سياسية كبيرة خصوصاً بعد خروج الولايات المتحدة من الاتفاق عام 2017 خلال حقبة الرئيس دونالد ترامب. وادفعت إدارة ترامب عام 2017 عن قرارها الانسحاب من اتفاقية باريس حول المناخ، مهاجمة خصوصاً الأوروبيين الذين اتهمتهم بإضعاف الاقتصاد الأميركي وكذلك "المبالغين في قضية المناخ". وكان خطاب ترامب الذي أعلن فيه التخلي عن الاتفاقية التي أبرمتها 195 دولة في نهاية 2015، أنصار ردود فعل من جميع أنحاء العالم على الساحقين السياسية والاقتصادية على حد سواء، تراوحت بين الاستياء والذهول والغضب. وأدى هذا القرار إلى يقظة أيضا في الولايات المتحدة.

